وبدو هذا الحد الى ان يتصل به صلى الله عليه وسلم فيكون اوله كاخره
اخره كاوله واوله كاخره واوسطه كطرفيه وعرفه المحققون
بخبر جماعة خبر الواحد مفيد بنفسه العلم بصدقه خرج ما
يفيد الظن كالمشهور وبنفسه الخبر الذي عرف صدق القائلين
فيه بالقرائن الزائدة كمن يخبر عن موت والده من شق الجيوب
كنقل القرآن والصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوة
ونحو ذلك وانه يوجب العلم اليقين كالعيان علما ضروريا وعند
ابي الحسين الكعبي العلم به نظري راجع الى الجمهور لو كان نظريا
لما وقع العلم لمن ليس له اهلية الاستدلال او يكون اتصاله
فيه بوجه صوري لان اتصاله بالرسول صلى الله عليه وسلم لم يفده
قطعا لا معنى كون الامة متلقيه بالقبول كذلك هو وهو ما كان
من الاحاد في الاعصار التي انتشر حتى تلقاه قوم لا يتوهم تواطئهم
على الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم وهو الثالث الى القرن
التي بعدهم فان عامة اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون ولم
يسمى مشهورا وانه يوجب عملا لا علما بانه فكان دون المتواتر في
فوق الواحد وعند بعض علم اليقين فكخبر واحد كالمتواتر
والصحيح يفضل الى جهة او يكون اتصاله به صوريا وهو
معنى خبر الواحد وهو الخبر الذي يرويه الواحد والاثنان فصاعدا على
لا عبرة للعدد فيه بعد ان يكون دون المتواتر بان يرويه

في القرن

في القرن الثاني والثالث من توهم تواطئهم على الكذب فلما
يخرج بعد ذلك عن كونه من الاحاد وان كثر رواته وانه يوجب
العلم دون علم اليقين بالكتاب وهو واذا اخذ الله ميثاق
الذين اوتوا الكتاب ليبينه للناس وانما يخاطب كل قوم
بما في وسعه فلما فرض البيان على كل واحد دل على ان السامع
مأمور بالقبول منه والعمل به والسنة فقد صح انه صلى الله
عليه وسلم قبل خبر الواحد كخبر سلمان في الهدية والصدقة
والاجماع فان الصحابة عملوا بالاحاد من غير نكير والتابعين ومن
بعدهم والمعقول فان خبر المسلم العاقل العدل محمول على الصدق
لظاهر الامن عقله ودينه بحمل ان عليه وغير جائز على الكذب وغير
لا عبرة الا عن العلم بالنص وهو لا تقف ما لبس الكتاب علم ولا
يوجب خبر الواحد العمل لانه لا يوجب العلم او عكس هذا
فقبل خبر الواحد يوجب العلم لانه يوجب العمل ولا عمل الا عن
علم لانتفاء اللازم تعليل الاول اذا اذا انتفى اللازم وهو
العلم ينتفي الملزوم وهو العمل او لثبوت الملزوم تعليل الثاني
اذا ثبت الملزوم وهو العمل ثبت اللازم وهو العلم والوجوب
اي الآية محمولة على ما روى انه تقبل روايته بعمل وسمعه ولم يرد
ولم يسمع لوجوب العمل بالظن والراوي اذا عرف بالفقه
والعدالة في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة ابن عباس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)